HAPI JOURNAL حابي
نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد الثامن الإثنين 13 يوليو 2020

صناعة الاستهلاك

مبادرة واسعة جديدة لتنشيط الطلب وضمان تمويل البيع بالتقسيط تستهدف غالبية القطاعات والمنتجات

تستعد السوق المصرية لاستقبال مبادرة جديدة لتنشيط الاستهلاك المحلي تشمل تأسيس صندوق تابع لوزارة المالية يعمل على ضمان وتشجيع التمويل الاستهلاكي والبيع بالتقسيط، لعدد واسع من الأصول والسلع، بداية من العقارات والسيارات وحتى الأجهزة المنزلية والتشطيبات وتحديث المنازل.

تأتي المبادرة الجديدة في إطار سلسلة واسعة من الخطوات التي تستهدف إنعاش وتفعيل الطلب المحلي كركيزة أساسية من ركائز دعم النمو الاقتصادي والحفاظ على حركة الأسواق والمبيعات، في مواجهة الآثار الاقتصادية السلبية الناجمة عن فيروس كورونا.

ومثلما تم الإعلان أمس في كلمات عدد من الوزراء خلال افتتاح الرئيس السيسي عددا من المشروعات.. فإن المبادرة الجديدة ستشهد تعاونًا كبيرًا مع القطاع الخاص على مستوى المنتجين والممولين أيضًا، وسيكون للصندوق المزمع إنشاؤه ضمن المبادرة، أذرع تستهدف تنشيط الاستهلاك في قطاعات بعينها.

كما سيتم بالتوازي، إطلاق مبادرات نوعية لضمان حدوث ارتفاع قياسي في الطلب على بعض الصناعات، وفي مقدمتها السيارات، عبر استهداف تحديث المركبات وتحويلها للعمل بالغاز.

إجراءات الحكومة ستعجل بتعافي الاقتصاد

الشركات الصناعية والعقارية المستفيد الأول من الصندوق

كشف الدكتور محمد معيط، وزير المالية، أن الهدف من صندوق ضمان وتحفيز الاستهلاك المحلي، الذي تم الإعلان عن مبادرة إطلاقه أمس ستستفيد منه الشركات الصناعية والخدمية والعقارية وشركات التمويل الاستهلاكي من خلال الضمانة التي سيوفرها لهم الصندوق عند تمويلهم المواطنين، أو البيع بالتقسيط.

وأضاف معيط أن الصندوق الجديد ستتبعه أذرع أكثر تخصصًا، ويبلغ رأسماله 2 مليار جنيه يمول من الخزانة العامة، مشيرًا إلى أن دوره يتمثل في دفع عجلة الاقتصاد، وزيادة القدرات الاستهلاكية للمواطنين، وتيسير حصولهم على سلع وخدمات وشقق وأراض، وفي الوقت نفسه سيكون أداة لتقليل المخاطر التي تتعرض لها بعض الشركات.

وحدد وزير المالية، مصادر نمو الاقتصاد المصري في ثلاثة عناصر رئيسية تتمثل في الاستهلاك، وصافي الصادرات، والاستثمار، مضيفًا أن الفترة الماضية استفاد نمو الاقتصاد من زيادة الاستثمار والتحسن في نمو الصادرات، وهنا يأتي دور الصندوق في زيادة القدرة الشرائية للمواطنين، وبالتالي زيادة عمل المصانع، وتوفير فرص عمل أكثر، وكل هذه العوامل ستسهم في زيادة النمو وفق ما هو مستهدف.

وتابع أنه سيسهم أيضًا في زيادة مساهمة الإنفاق الاستهلاكي في التنمية الاقتصادية، وزيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات والعقارات، أيضًا سيساعد على تغطية جزء من المخاطر التمويلية لبعض الأنشطة، وفي حالة إطلاق الدولة لمبادرات استراتيجية لبعض القطاعات، وتيسير عمليات الشراء على المواطنين.

وأشار إلى أن الإجراءات التي تم اتخاذها سواء

الدكتور محمد معيط، وزير المالية

الخاصة بالإصلاح الاقتصادي، أو مواجهة تداعيات كورونا ستُمكن مصر من تعافي الاقتصاد بصورة سريعة، خاصة أن تلك الإجراءات ساهمت في امتصاص الأزمة التي نجمت عن ظهور فيروس كورونا على الساحة العالمية، ما يعني إمكانية تحقيق معدلات النمو التي كانت مستهدفة.

في تصريحات لنشرة حابي:

وزيرة التخطيط تكشف خريطة سلع المبادرة

جارٍ تحديد القائمة النهائية للمشاركين بالمبادرة.. وإطلاقها رسميًا قبل عيد الأضحى مباشرة

الاتفاق مع بنوك وشركات تمويل استهلاكي مثل فاليو وأمان لخفض التكلفة عبر إلغاء المصروفات الإدارية

ياسمين منير ورضوى إبراهيم

قالت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إن صندوق ضمان وتحفيز الاستهلاك المحلي يمثل ضامنًا لعمليات التقسيط التي تشملها مبادرة دعم المنتج المحلي وزيادة الاستهلاك، وذلك لمواجهة حالات التعثر وفقًا لآليات محددة.

وأوضحت السعيد في تصريحات خاصة لنشرة حابي الصادرة عن بوابة حابي جورنال أن الصندوق سيعمل على ضمان تمويل عدد كبير من السلع المهمة للمواطن، بما في ذلك العقارات والسيارات إلى جانب مبادرة تشجيع استهلاك السلع المختلفة عبر الغرف التجارية والصناعية التي تقودها وزارة التخطيط، لافتة إلى أن آليات عمل الصندوق تخص وزارة المالية.

وأعلن أمس الدكتور محمد معيط، وزير المالية، عن مبادرة لإنشاء صندوق لضمان وتحفيز الاستهلاك المحلي، كصندوق قابض، تتبعه أذرع أكثر تخصصًا، ويبلغ رأسماله 2 مليار جنيه يمول من الخزانة العامة.

وأضافت السعيد أنه من خلال اتحادات الغرف التجارية والصناعية، سيتم الاتفاق مع مجموعة من الشركات والموردين للدخول في مبادرة تنشيط الاستهلاك المحلي والالتزام بتقديم تخفيضات على مجموعة واسعة من السلع المصنعة محليًا في حدود متوسط 20٪.

وأشارت إلى أن المبادرة تستهدف شراء وترويج بقيمة لا تقل عن 100 مليار جنيه، وستتحمل وزارة المالية نحو 12 مليار جنيه لصالح حاملي البطاقات التموينية تمثل خصمًا إضافيًا يصل إلى 10% يستفيد منه نحو 64 مليون مواطن.

وأوضحت أن المبادرة تشمل كل السلع المعمرة الثقيلة مثل التلفزيونات والثلاجات والغسالات وبوتاجازات وغيرها من الأجهزة الأساسية، وكذلك السلع المعمرة الخفيفة مثل الخلاطات والمكواة وما إلى ذلك، بالإضافة إلى المفروشات.

وأضافت السعيد أن المبادرة ستطبق على الملابس والأحذية في ظل اقتراب موسم الأعياد والمدارس، لافتة إلى أن رئيس الجمهورية وجه أيضًا بتفعيل المبادرة على خامات تشطيب المنازل مثل السيراميك والخلاطات وغيرها من مواد، كما أضاف إليها عمليات استبدال أجهزة المكيفات.

وقالت السعيد: «المبادرة تستهدف الطبقة المتوسطة ورفع جودة الحياة المعيشية.

وأشارت إلى الاتفاق مع مجموعة من شركات التمويل الاستهلاكي مثل فاليو وأمان، وكذلك عدد من البنوك للمشاركة في المبادرة عبر تخفيض تكلفة التمويل من خلال التنازل عن

الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية

الرسوم الإدارية بعروض التقسيط التي ستقدم على السلع التي تشملها المبادرة، موضحة أن المبادرة لن تؤثر على أسعار الفائدة المقدمة من هذه الكيانات.

وأوضحت السعيد أن دعم قدرة المواطن على استهلاك المنتجات المصنعة محليًا يمثل دفعة للقوة الإنتاجية بالمصانع بما يعود بالنفع على العمالة والشركات والاقتصاد بشكل عام بالإضافة إلى الاستفادة المباشرة التي تتحقق للمواطن من خلال رفع جودة الحياة.

وأكدت السعيد أن عددًا كبيرًا من الموردين والمصنعين انضم للمبادرة حتى الآن، كما أنه جارٍ الاتفاق مع كيانات أخرى.

وقالت: «من المستهدف إطلاق وتفعيل المبادرة قبل عيد الأضحى مباشرة، وخلال هذه الفترة جارٍ تحديد قائمة المشاركين من شركات ومصنعين وكذلك الانتهاء من جميع التفاصيل والإجراءات الأخرى قبل الإعلان الرسمي عن التفاصيل الكاملة».

وأشارت وزيرة التخطيط إلى أنه سيتم تقييم المبادرة بعد شهر من إطلاقها عبر تلقي ردود الأفعال من خلال منظومة إلكترونية تتابع تنفيذ المبادرة وتتلقى الملاحظات من خلال الاتصال أو الرسائل، لافتة إلى أن جهاز حماية المستهلك سيتابع أيضًا التنفيذ من خلال فرق عمل لتتبع أي شكاوى وتقييمها وفقًا لآليات محددة.

1.8 مليون مركبة مستهدفة وبرامج تمويلية على 5 سنوات

4 محاور في استراتيجية تحويل السيارات للعمل بالغاز

تكلفة التحويل من 8 إلى 12 ألف جنيه للسيارات الأقل عمرًا من 20 عامًا

كشفت نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، عن استراتيجية متكاملة لتحويل المركبات للعمل بالغاز الطبيعي، وذلك بالتعاون مع مختلف الجهات وفي مقدمتها وزارة الداخلية، لافتة إلى أن تلك الاستراتيجية تعتمد على عدة محاور يتمثل أولها في تشجيع المواطنين على المشاركة في المبادرة عبر حملة إعلامية مكثفة، إلى جانب البرامج التمويلية للتحويل على مدار 5 سنوات، خاصة أن التكلفة تتراوح بين 8 آلاف إلى 12 ألف جنيه للسيارات التي لا يزيد عمرها على 20 عامًا.

وتابعت أن المحور الثاني يرتكز على حصر المركبات المستهدفة، والتي وصل عددها إلى نحو 1.8 مليون مركبة، مشيرة إلى أن الأزمة تكمن في مركبات الأجرة والتي يصل عددها إلى نحو 42 ألف مركبة يصعب تحويلها إلى الغاز، ولكن سيتم إحلالها.

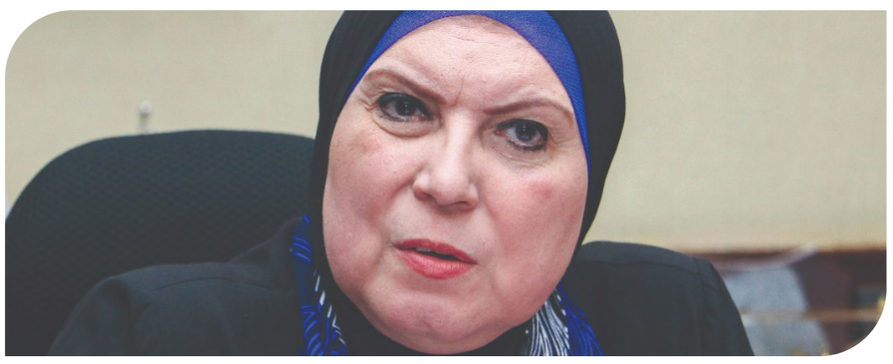
نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة

وأوضحت الوزيرة أن المحور الثالث يتمثل في توفير المحطات، حيث تتضمن خطة الحكومة إنشاء 366 محطة جديدة للغاز الطبيعي، وذلك بالتوازي مع اتجاه الدولة للغاز الطبيعي للتخفيف على كاهل المواطن من خلال فارق السعر بين استخدام البنزين والغاز الطبيعي، بغض النظر على تكلفة التحويل إلى الغاز الطبيعي.

وأشارت وزيرة الصناعة إلى أن هناك الكثير من الوزارات والجهات المشاركة في مبادرة إحلال السيارات المتقادمة؛ يأتي على رأسها وزارات الداخلية والتنمية المحلية والمالية والتخطيط والبيئة والنقل والهيئة العربية للتصنيع والبنك المركزي وجهاز تنمية المشروعات، مؤكدة أن الغرض من هذه المبادرة هو رفع مستوى ونمط معيشة المواطن المصري وتحفيز صناعات السيارات واستخدام الغاز الذي أصبح متوفرًا لدينا وتكلفته إيجابية.

ولفتت وزيرة الصناعة إلى أن المحور الرابع يتمثل في اتجاه الدولة لتصنيع سيارات كهربائية وموفرة للطاقة، مما سيكون له دور في تقليل معدلات استهلاك البنزين والغاز بشكل كبير مع تقليل نسبة المدفوع، وهو ما سيخفف الضغوط عن الموازنة العامة للدولة.

وأكدت أن وزارة الداخلية يقع عليها دور كبير في الاستراتيجية من خلال متابعة كل ما يتم ترخيصه من سيارات جديدة بحيث يكون يعمل بالوقود المزدوج حتى يسمح بالتحول للغاز، لافتةً إلى أن من أهم شروط الالتحاق بهذه المبادرة أن تكون المركبة مصنعة محليًا ومستوفية نسب التصنيع المحلي وأن تكون السيارة مجهزة للعمل بالغاز ويستلمون هذه السيارة طالما أنها سارية الترخيص.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين
Click here

- تعديل يسمح للمركزي بتأسيس شركة لمقاصة وتسوية أوراق الدين الحكومية
- الاتصالات السعودية STC تمدد مشاورات الاستحواذ على فودافون مصر
- الجنيه يعزز مكاسبه أمام الدولار ومتوسط البيع يتراجع إلى 16.02
- استمرار الخلافات حول القضايا الرئيسية لسد النهضة

الأول يقتنص المركز الرابع كأكبر مسوق للتمويل والثاني في المركز السادس

الأهلي ومصر ضمن أكبر 20 مرتبًا للقروض في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

البنكان ساهما في تسويق **22** صفقة تمويلية بنحو **4.2** مليار دولار

الأهلي مرتب رئيسي لعدد 12 قرضًا بقيمة 2.095 مليار دولار وحصة سوقية 4.87%

أمنية إبراهيم

اقتنص بنكا الأهلي المصري ومصر، أكبر بنكين حكوميين في البلاد، مراكز متقدمة في قائمة بلومبرج لأكبر 20 مرتبًا ومسوقًا وضامنًا لتغطية القروض المشتركة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA، حيث أدار البنكان نحو 22 صفقة تمويلية بقيمة إجمالية بلغت 4.293 مليار دولار، خلال النصف الأول من عام 2020.

وبحسب قائمة بلومبرج، التي حصلت حابي على نسخة منها، اقتنص البنك الأهلي المصري، المركز الرابع كأكبر مسوق للقروض بعدد 12 صفقة تمويلية بقيمة إجمالية بلغت نحو 2.236 مليار دولار بحصة سوقية 5.61%.

وسبق الأهلي في القائمة بنوك: أبو ظبي الأول FAB في المركز الأول بعدد 12 صفقة بقيمة 7.112 مليار دولار، تلاه بنك ميتسوي سوميتومو الياباني في المركز الثاني بعدد 4 صفقات بقيمة 5.191 مليار دولار، ثم سيتي بنك في المركز الثالث حيث قام بتسويق 7 قروض بقيمة 2.429 مليار دولار.

أما بنك مصر فقد اقتنص المركز السادس كأكبر مسوق للقروض في منطقة MENA حيث تولى تسويق 10 صفقات تمويلية بقيمة 2.056 مليار دولار، مستحوذًا على حصة سوقية 5.15%، ولم تتضمن قائمة بلومبرج لأكبر 20 مرتبًا ومسوقًا وضامنًا للتمويل أي بنوك مصرية أخرى.

وعلى صعيد التصنيف الخاص بالمرتبين الرئيسيين احتل البنك الأهلي المصري المرتبة السابعة بعدد 12 صفقة تمويلية بقيمة إجمالية بلغت 2.095 مليار دولار، مستحوذًا على حصة سوقية بلغت 4.87%، تلاه بنك مصر في المرتبة الثامنة كمرتب رئيسي لنحو 11 قرضًا مشتركًا بقيمة بلغت 2.07 مليار دولار وبحصة سوقية 4.81%.

وسبق البنوك المصرية في قائمة المرتبين الرئيسيين بنوك: أبو ظبي الأول، إتش إس بي سي، سيتي بنك، كريدي أجريكول، الإمارات دبي الوطني، ستاندرد تشارترد.

فيما احتل البنك الأهلي المصري المركز الثالث كأكبر وكيل للتمويل وضامن للتغطية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد كل من بنك أبو ظبي الأول وسيتي بنك، مستحوذًا على حصة سوقية 10.08% حيث تولى دور وكيل التمويل لنحو 8 صفقات تمويلية بقيمة إجمالية 4.276 مليار دولار.

وجاء بنك مصر في المركز الثاني عشر، بحصة سوقية 1.28%، بعدد 7 صفقات تمويلية بقيمة بلغت إجماليها نحو 544.5 مليون دولار.